«المخدوعون» في نادي عشتار السينمائي

٤٣ سنة وما زال الفيلم يحكي قصة معاصرة

| عامر فؤاد عامر

«أبناء في الشمس» الرواية الأولى للأديب الفلسطيني المرحوم «غسان كنفاني»، والتي طرحت مجموعة كبيرة من الأسئلة في الموت الفلسطيني والتشرد الذي حلّ بأبناء فلسطين بسبب انعكاسات النكبة الفلسطينيّة عام ١٩٤٨، وتحمل الرواية صوتاً فلسطينياً يعبر عن الضياع الطويل، كما تحمل الرواية إدانات كثيرة لكلّ الأطراف التي تسببت بالنكبة من قيادات عاجزة وأخرى خائنة، وفي استسلام شعب من خلال تخليه عن الأرض بحثاً عن الخلاص خارج الحدود، وتفاصيل الرواية يقدمها الكاتب في ذاكرة العام ١٩٥٨ ورحلة سفر فاشلة لثلاثة أشخاص من أعمار مختلفة قرروا الذهاب إلى الكويت بالتهريب في خزان شاحنة مغلق لاقوا حتفهم فيه اختناقاً، ويذكر أن الإصدار الأول لـ«أبناء في الشمس» كان عام ١٩٦٣.

من الرواية للفيلم

الخطوة الوليدة للرواية جاءت في فيلم «المخدوعون» الذي أنتجته المؤسسة العامة للسينما في سورية عام ١٩٧٢ في خطوة قويّة منها بعد أن باءت بالفشل جميع محاولات إنتاجه في مصر. واليوم يعيد النادي السينمائي لمؤسسة «أحفاد عشتار» عرض فيلم «المخدوعون» الذي يحاكي واقعاً مريراً عانت منه الأمة العربيّة سابقاً، ومن الجميل استذكار فيلم بارز يعدّ من بين أهم مئة فيلم سينمائي عربي، يحمل انعكاسات شديدة التشابه مع الواقع الحالي، وقد حضر العرض مجموعة من المهتمين بالشأن السينمائي، وعقب العرض مناقشة بشأن الفيلم وما يحمله من معانٍ ومعاناة.

الأهمّ عن فلسطين

أشاد المخرج «باسل الخطيب» في تقديمه للفيلم قبل العرض بتاريخ السينما السوريّة التي تتضمن سيرة حافلة من الأفلام المهمّة والتي تحمل مضموناً ورسالة تُستحق رؤيتهما من جديد، وأثنى على جهود نادي «عشتار السينمائي» في توجيه الأنظار لمثل هذه الأفلام القيّمة، وأضاف عن الفيلم: «فيلم المخدوعون الذي أخرجه رائد السينما الواقعيّة في مصر والعالم العربي المرحوم «توفيق صالح»، أنتجته المؤسسة العامة للسينما عام ١٩٧٢ وبرأي الكثير من النقاد أن هذا الفيلم من أهم الأفلام التي أُنتجت في الوطن العربي، والتي تناولت القضيّة الفلسطينيّة، والفيلم مستوحى من رواية «رجال في الشمس» للأديب الفلسطيني الراحل «غسان كنفاني»، ويقول «توفيق صالح» عن فيلمه هذا إنّه «مليء بالغضب والحزن»، وسنتمكن من فهم هذه العبارة عندما نتتبع فترة إنتاج الفيلم، التي جاءت بعد نكسة حزيران، وبعد وفاة القائد «جمال عبد الناصر» وقد كانت حالة من الاحتقان موجودة في الشارع العربي عموماً».

واقعي توثيقي

فيلم «المخدوعون» المحفور في الذاكرة، والذي يعدّ من أهم الأفلام التي بقيت راسخة في تاريخ السينما العربيّة عموماً، فهو يعبّر بصورة مباشرة عن واقع مرير ومرحلة مهمّة عاشها أبناء الوطن، وعانوا منها بقسوة، ومن الجدير بالذكر أن كلّ أبطال العمل الذين جسّدوا الشخصيّات الرئيسة في الفيلم همّ من نجوم الفنّ في سورية، والذين غادر قسم كبير منهم الحياة، ولذلك يحسب نجاح هذا الفيلم رصيداً واضحاً ومهماً لهم في الحركة التوثيقيّة للتاريخ العربي الحديث، ولاسيما أنّه من إنتاج المؤسسة العامة للسينما، ومن بين الحضور اليوم في أثناء عرض الفيلم كان أحد أهم أبطال الفيلم وهو الفنان القدير «بسام لطفي».

محظوظ مع مخرج الجوائز

تحدث القدير «بسام لطفي» في نهاية عرض الفيلم في صالة «الكندي» في دمشق، عن شعوره بالفخر وعن عودة ذاكرته إلى إحدى أهم المحطات الحافلة في حياته الفنيّة، فقد كان سعيداً بأحداث عرضه منذ ذلك الحين، وقد كان يتتبعها بشوق، وفي ذلك يقول: «تمّ عرض فيلم «المخدوعون» في العاصمة الفرنسيّة «باريس» في ست صالات سينمائيّة، وذلك بسبب تهديد صاحب الصالة التي تعرضه بالحرق أو التفجير، وهكذا تمّ تنقل هذا الفيلم من صالة لأخرى في ستّة عروض متتالية، وهناك ميّزة أخرى في الفيلم وهي في تبني المخرج «توفيق صالح» له، فهو كما معروف عنه صاحب لقب «مخرج الجوائز» فقد عمل في حياته ٦ أفلام سينمائيّة حصد من خلالها ٦ جوائز في المهرجانات، وقد كنت محظوظاً لأنّني اشتغلت معه، على الرغم من صدمة اللقاء الأول به، لكن فيما بعد استطعت فهمه كما يجب». وقد تطرق الفنان «بسام لطفي» لصعوبة العمل والمعاناة التي عاشها في تفاصيل هذا الفيلم، وعن مواقع التصوير التي كانت بين سورية والعراق.

مقارنة مؤلمة

تبدو أهمية هذا الفيلم وتبرز لدى المقارنة بين ما يحصل اليوم من هجرات متكررة لأبناء الوطن وخصوصاً شريحة الشباب المُنتج نحو بلاد الغرب بحثاً عن فردوسهم المفقود وبين أحداث الفيلم التي تروي هجرة مجموعة شباب الوطن والتي حلّت بعد نكسة حزيران والاتجاه نحو دولة الكويت معتقدين أنها بلد الثروات والعمل والفردوس الذي سينجيهم من متاعب الحياة وضنك العيش، وليست هذه المقارنة فقط هي الوليدة من تتبع أحداث فيلم «المخدوعون» فهناك صدمة التشابه بين تجار الأزمة في تلك المرحلة وتجار الأزمة في مرحلتنا الحاليّة إذ تكاد تكون نفسها مع كلّ أسف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنه قد مضى على إنجاز الفيلم «المخدوعون» قرابة ٤٣ عاماً!

> مسألة اللجوء والهجرات المتكررة معاناة قديمة حديثة

هجرة قديمة حديثة

الدكتورة «أيسر ميداني» رئيسة مؤسسة «أحفاد عشتار» كان حديثها أيضاً عن توعيّة ولفت الانتباه الى النزيف الذي يصيب الوطن بسبب مسألة الهجرة المتكررة لأبنائه، وفي ذلك تحدّثت: «قصة قديمة حديثة هي قصة اللجوء والهروب من البلد التي تحمّلت المشاكل وعانت منها، واللجوء إلى وهم الجنة المفقودة خارج البلد مسألة لا بدّ من التوعية في شأنها ومناقشتها مع الجميع، فهناك يكمن تجار الرقيق والسفر، الذين يروجون لفكرة السفر خارج سورية، وعلينا استيعاب أن ألمانيا وجميع الدول الأوروبيّة هم الأعداء الأوائل لسورية، وهم من ساهموا بفرض العقوبات عليها، وهم من افتعلوا الحرب علينا، وهم من يرسل بالإرهاب إلينا، وهم من يروج لفكرة استقدام الشباب إلى بلادهم، ولا شكّ أن هذا استهداف جديد لشعبنا، ولطبقة الشباب بالتحديد، والفيلم يشابه رحلة المعاناة التي يخوضها شبابنا اليوم، وما كلّ ما يصوّر بأنّه جنّة في الخارج هو كذلك! والفيلم يروي أن الفلسطينيين توهموا أن الجنة في الكويت لكن الأحداث تشير إلى نتيجة وهميّة وهدف واهٍ، واليوم في واقعنا الحالي تتشابه هذه الصورة، فشبابنا يعتقد أن الجنّة في بلاد الغرب، والحقيقة هي أنهم سيكونون رقيقاً، لأن الغرب لو كان لديه القيم الإنسانية التي يتشدّق بها اليوم، لكان كحدٍ أدنى منح المسافر الفيزا ليصل بصورة نظامية ومحترمة! لكن الهدف هو الإذلال وإطلاق صفة اللاجئ على كلّ من يصل منهم، كي تبقى سيطرة الحكومات الغربيّة عليهم، وبصورة دائمة، وهذا الوضع مؤثر جداً».

يذكر أنّ فيلم «المخدوعون» من إنتاج وتوزيع المؤسسة العامة السينما عام ١٩٧٢ عن رواية الأديب الفلسطيني «غسان كنفاني»، «رجال في الشمس» وللمخرج المصري «توفيق صالح» والسيناريو والحوار له أيضاً، وهو من تمثيل نخبة من نجوم الفن في سورية: «محمد خير حلواني»، و«بسام لطفي»، و«عدنان بركات»، و«ثناء دبسي»، و«عبد الرحمن آل رشي»، و«نجاح حفيظ»، و«سعد الدين بقدونس»، و«قمر مرتضى»، و«يولاند أسمر»، و«يوسف حنا»، و«أحمد عداس»، و«سليم كلاس»، و«علاء الدين كوكش» وآخرون. والموسيقا التصويريّة لـ«صلحي الوادي»، ويذكر أن الفيلم فاز بعدّة جوائز عربيّة وأجنبية.

الآثار بين قبضة السُّلطات وجرائم المُهرّبين

حجج هروب المجرمين أسهل من تطبيق القوانين!

| سَارة عيسَى

ترتسمُ مع الأيام تفاصيل خريطة تهريب القطع الأثرية من المنطقة، وتتوضح أساليب تخبئتها عن السلطات المحلية والقضائية في البلدان التي تطؤها كنوزنا، تتنوع طرق التهرب من القضاء، في حين يغضّ مسؤولو الحكومات النظر عن العصابات ليبقوا بعيدين عن المحاسبة والمسؤولية، رغم وجود الأدلة الدامغة على جريمتهم، وكأن هناك تعاوناً بين الأطراف المختلفة على عدم محاسبة المجرمين، وبالتالي لا يقوم القضاء بمهمته المنوطة به، إذا حماية الآثار من الاتجار غير المشروع، مسؤولية مَن؟ تتعامل داعش منذ بداية عام ٢٠١٤ مع شبكة دولية من اللصوص والمهربين والتجار، لتصبح هذه السرقات صناعة مربحة، بعد أن تراجعت إيراداتها من النفط بسبب التطورات العسكرية على أرض الميدان.

قبل الحرب وبعدها

كانت تجارة الآثار رائجة قبل الحرب على سورية، لأنها بنظر الجميع متحف كبير، تتبدل الأيادي وتتغير الوجوه والجنسيات التي تتناقل التحف والتماثيل، لتصيرها مقتنيات ديكور في فيلات كبار أثرياء العالم ورؤساء عصاباتٍ هذه الشبكة العالمية، تخزّن في مستودعات سرية ٩٠٪ منها في تركيا وأوروبا وأميركا، والباقي يتوزع بين الأردن، لبنان والخليج العربي، بعض منها موانئ وأسواق حرة توجد داخل المطارات الدولية، يمكن أن تبقى لمدى عقود من دون أن تمرّ عبر الجمارك، وذلك حسب أغلب خبراء منطقة الشرق الأوسط، ويمكن أن ينتظر التجار إلى أجل غير مسمى لأن القطع تلفتُ نظر السلطات إن بيعت بعد سرقتها مباشرة، لذلك فالوقت الذي يمضيه التجار في انتظار الإفراج عن هذه القطع للسوق هو اللازم لتهدأ السلطات وبالتالي تضعف مراقبتها. السبب الآخر هو الفترة الزمنية التي تحدد توزيعها، وخاصة إذا وجدت قطع أخرى في السوق تنافس المخبأة في الموانئ والمطارات الدولية.

تغيّرت سياسة التهريب بعد استيلاء داعش على المناطق الأثرية، والتي أنشأت مكتباً تجارياً في منبج بشمال سورية في خريف ٢٠١٤، وانتشر الإرهابيون لمراقبة المواقع الأثرية، ومنع اللصوص من السكان المحليين والذين يكسبون عيشهم من بيع مقدسات بلدهم لـ«باليرمو» العصر في جنوب شرق أوروبا. بعدها قامت داعش باستدعاء المقاولين من مختلف الجنسيات، وأصدرت تراخيص للعمل وفق شريعتها الخاصة وفرضت الضرائب. من أجل ذلك اشترت داعش آليات حفر ثقيلة بدلاً من المعاول، آليات تدمّر الآثار بقصد أو من دون قصد. تبيّن صور الأقمار الصناعية في موقع دورا أوروبوس وإيبلا، بوضوح مناطق الحفر، وكأنها قطعة من الجبن السويسري عاثت بها فأرة جائعة، وفي أفاميا حفر اللصوص أكثر من ١٥٠٠٠ حفرة خلال سنة واحدة. كما تبين بعد مصادرة «فلاشة» أحد زعماء داعش احتواؤها ٣٦ مليون دولار مما نهب من النبك وحدها.

تعقب الآثار

يقول برينتون إيستر عميل سري لوكالة مقرها نيويورك مختص بقضايا الملكية الثقافية، عمل عشر سنوات بالتعاون مع دائرة الهجرة والجمارك في أميركا، إن المشكلة التي تواجه المحققين في تعقب القطع هي أن الأصلي والكامل منها يباع لأثرياء أعضاء في شبكات التهريب يعرفون مسبقاً ما يشترون، أما باقي الصفقات فتباع وفق «طقوس» خاصة بالتجار، تبدأ من بيعهم للزبون قطعة مزيفة على أنها تحفة تعطي مظهراً فخماً لركن من أركان المنزل، أو يمكن أن تكون هدية قيّمة لأحد الأصدقاء، ليختبروا ولاءه ورأيه ودرجة ارتياحه للموضوع، ونسبة وثوقه بمن يتعامل معهم للمرة الأولى ضمن هذا المجال، وهي طريقة خالية تماماً من المخاطر بالنسبة للبائعين. ويضيف: «نعتمد على مصادرنا الخاصة لتعقب المجرمين بمن فيهم الخبراء والتجار وشاحنو البضائع. «

أمثال إيستر من المحققين، لهم أدواتهم في كشف كذب التجار إن قدموا لهم أوراقاً يدعون صحتها القانونية، وذلك باستخدام البيانات التشريحية للصور الملتقطة، من خلال برامج استخباراتية خاصة تفيد في معرفة المكان والزمان اللذين التُقطت بهما الصورة، بعض الأحيان يمكن الحصول عليها من مواقع الانترنت حيث يمارس التجار نشاطهم، أو من أجهزتهم الخليوية وحواسيبهم أو رسائل بريدهم الإلكتروني، إضافة إلى عنوان بروتوكول الإنترنت (IP adress) الخاص بكل جهاز يملكونه، حيث حملت الصورة للمرة الأولى، كدليل على أنهم يكذبون.

تعتبر هذه المواقع وسيلة أكثر سهولة للتعقب من السكايب، لكن للأسف أصبح المهربون يتشاركون الصور الحية والمباشرة على هذا البرنامج مع الزبائن. تفيد الصور في الكشف عن القطع أثناء شحنها ما يخالف القوانين الاتحادية للممتلكات المسروقة، وبالتالي النيابة العامة بحاجة لإثبات أن المتهم كان يعلم أن القطع التي بحوزته مسروقة ما يعرضه مباشرة للعقاب. في كثير من الأحيان يُتهم المهربون بانتهاك قوانين الجمارك، لعدم إعلانهم عن الممتلكات الثقافية أثناء عبورهم للولايات المتحدة. يقول إيستر: «المخاطر قليلة بشكل لا يصدق في الولايات المتحدة لكن العائد كبير جداً.»

التهريب وغسيل الأموال

يذكر ماثيو بوغدانوس- مدعٍ عام في نيويورك ويعمل مع إيستر- أنّ: «هناك طريقةٌ أخرى لاتهام المهربين هي تبييض الأموال، فعندما يزوّر المهربون أوراقاً ثبوتية للقطع لإخفاء منشئها، فهم يقومون بغسل الأموال وإنشاء واجهة مشروعة لصناعة غيرمشروعة». مع ذلك تبقى الولايات المتحدة الأميركية متخلفة عن غيرها من الدول الغربية التي لديها قوانين أكثر صرامة ضد تهريب الآثار. الجدير ذكره أن الخبراء توصلوا إلى أن هناك زيادة بمقدار ١٤٥٪ في الواردات الأميركية من الممتلكات الثقافية السورية، و٦١٪ من الممتلكات الثقافية العراقية، بين عامي ٢٠١١-٢٠١٣ ما يشير إلى أنها تصل العملاء الأميركان، من خلال خرق قوانين الجمارك والسلطات.

يحاول ويليام كيتينغ، عضو الكونغرس من ولاية ماساتشوستس، تمرير مشروع لتعزيز التواصل بين التدريب والتواصل بين العملاء الفيدراليين، يقول كيتينغ إنه في الوقت الراهن، هناك شحّ في تطبيق وفرض القوانين بين دوريات الحدود والـ(ICE)، فعلى الرغم من أن عملاء من الـ(ICE) يجرون تحقيقات حول الآثار المسروقة، فإن البضائع تعبر الجمارك وفرق حماية الحدود إلى الولايات المتحدة. ويعزي كيتينغ السبب إلى نقص في الخبرة والتدريب. سيتم وفق هذا المشروع تدريبهم من الموظفين في متحف سميثسونيان، لتحديد الآثار المسروقة في أثناء عبورها الحدود، ومن شأن المشروع توسيع التدريب ليشمل فرق الجمارك وحماية الحدود.

هناك ما يقارب ١٠٠ قطعة من الآثار السورية المنهوبة من داعش هُرّبت إلى بريطانيا وبيعت لدعم هذا التنظيم، تشمل الذهب والنقود البيزنطية الفضية، الأواني الفخارية والزجاجية التي لاتقدر بثمن، وشبهت صحيفة لندن «آثار الدم» بصناعة «ألماس الدم» في إفريقيا، التي موّلت الحروب والصراعات في مختلف أنحاء القارة. قال كريستوفر مارينيللو مدير إنعاش الفن الدولي لصحيفة التايمز، إنه على تماس مباشر مع القطع الأثرية المسروقة سواء من شخص يحاول بيعها، أو صور تم إرسالها لشخص يشتريها، الفريق القائم عليه مارينيللو مختص بتحديد واسترداد المسروقات محط الجدل في تاريخ الفن والتراث. وأضاف: «كل قطعة من هذه القطع تساوي عشرات الآلاف من الدولارات، وكلما كانت فريدة التصميم نادرة المثيل، ارتفع مستوى التدقيق بها وفحصها، ومعظم جامعي التحف يميلون لتجاهل القطع الثمينة الكبيرة الحجم ويفضلون المتوسطة والصغيرة، والتي يتصاعد خط بيانها التجاري أكثر من غيرها، فللقطع النادرة عملاؤها الخاصون».

النسبة مفتوحة

كما نقل عن مايكل دانتي عالم آثار أميركي بجامعة بوسطن وعضو في (ASOR) قوله: «من المعروف أن الآثار النفيسة هُربت من المناطق التي تسيطر عليها داعش إلى الخارج».

وصرّح بروفسور التراث الأثري في جامعة سوفولك، ديفيد جيل لإذاعة BBC٤، عما يحصل معه أثناء جولاته في المتاحف وصالات العرض في لندن، في استطلاع لمعرفة إن كان يستطيع تمييز القطع المهربة هناك عن غيرها، ولخّص التجربة بالآتي: «ذهبتُ إلى أحد المعارض وكانوا يتحدثون عن قطعة. قال أحدهم بكل صراحة: لقد حصلنا عليها للتو من سورية، ثم تابع قائلاً: «حسناً، القطعة مثيرة للاهتمام وهي من العراق». ختم جيل كلامه بأن الأمور مفتوحة على كل الاتجاهات».

من ناحيتها قالت المتحدثة باسم شرطة العاصمة البريطانية للتايمز إن الشرطة لديها أربعة تحقيقات حية، تتطلب اتصالات مع السلطات القضائية الأجنبية، وإلى الآن لم يتم اعتقال أي مهرب، وهذا ما نراه في معظم عواصم ومدن اقتناء هذه التحف، حيث لا تؤخذ القضية على محمل الجد.

أيعقل ألا يكون هناك مَنْ يُحاسبُ على هذه الجريمة في ظل كل قوانين الجمارك وحماية الممتلكات الثقافية الموجودة، أم إن الحجج على فلتان المجرمين وأساليب هربهم من قبضة العدالة أسهل بكثير من تطبيق قوانينها؟ من هذا المنبر نطالب كل من تخوله سلطته انتشال هذه الآثار من بين أيدي العصابات، وألا يتواني عن ذلك بل أن يسعى لمحاسبة كلّ لصوص التاريخ والآثار السورية.